

Distr.: General
5 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً

مذكرة من الأمين العام **

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، باسكوت تونكاك، في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية. وفي هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 15/36، يشاطر المقرر الخاص أفكاره بشأن العمل الذي اضطلع به مؤخراً في إطار الولاية، فضلاً عن التحديات والفرص في المستقبل.

* A/75/150.

** قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لكي يمكن تضمينه آخر المستندات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

081020 011020 20-10470 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً

موجز

في هذا التقرير، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية، يشاطر المقرر الخاص أفكاره بشأن العمل الذي اضطلع به مؤخراً في إطار الولاية، فضلاً عن التحديات والفرص في المستقبل.

المحتويات

الصفحة

4		أولا - مقدمة
4		ثانيا - العدالة البيئية
8		ثالثا - العمال
10		رابعا - الشعوب الأصلية
13		خامسا - الأطفال
15		سادسا - التعرض البشري وحقوق الإنسان
17		سابعا - الحق في الحصول على المعلومات
17		ثامنا - الشركات التجارية وحقوق الإنسان
18		تاسعا - التسمم والتدهور الصامت لحقوق الإنسان
25		عاشرا - استنتاجات وتوصيات

أولا - مقدمة

1 - قبل خمسة وعشرين عاما، أنشأت لجنة حقوق الإنسان الولاية المتعلقة بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئيا، تحت قيادة المجموعة الأفريقية. وخلال ذلك الوقت، تطورت الولاية في جوانب عديدة، وذلك راجع بدرجة كبيرة إلى نظرة أكثر شمولية للمظالم النابعة من أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، على نحو ما هو متضمن في أهداف التنمية المستدامة.

2 - وفي هذا التقرير، يقدم المقرر الخاص أفكاره بشأن التقدم المحرز في إطار الولاية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، بما في ذلك ما أحرز مؤخرا، وكذلك الفرص المتاحة لاتخاذ إجراءات في المستقبل بعد فترة ولايته التي مدتها ست سنوات. ويشيد التقرير بمساهمة المكلفين السابقين بولايات في المنتديات المعنية بالبيئة والصحة والعمل، ويدعو الجهات صاحبة المصلحة إلى إيلاء عناية خاصة لمجالات الاهتمام. ويقدم التقرير موجزا للمجالات المواضيعية التي تناولها المقرر الخاص استنادا إلى أدلة جُمعت وحلت وعرضت في تقاريره الستة إلى مجلس حقوق الإنسان، وتقاريره الثلاثة إلى الجمعية العامة، وفي ثماني زيارات قُطرية له، وأكثر من 200 رسالة وجهها إلى دول ومؤسسات أعمال بشأن انتهاكات وتجاوزات مزعومة لحقوق الإنسان.

ثانيا - العدالة البيئية

3 - لقد كان الظلم البيئي هو الدافع وراء إنشاء الولاية. ففي عام 1995، أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية بشأن النفايات السامة بسبب مخاوف وجيهة بشأن التخلص القانوني وغير القانوني من النفايات الناشئة من شمال الكرة الأرضية في جنوبها. وقد أنشئت الولاية أيضا بسبب القلق من أن اتفاقية بازل لعام 1988 بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود أدت إلى مأسسة العنصرية البيئية وترسيخها من خلال شرعة تدفق النفايات من بلدان غنية إلى بلدان فقيرة، لا يملك معظمها قدرات تذكر لإدارة النفايات السمية التي تغمر أراضيها وتلوث أبدان سكانها.

4 - وصادف عام 2019 الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية بازل، وكذلك بدء نفاذ تعديل الاتفاقية (تعديل اتفاقية بازل المتعلق بحظر شحن النفايات الخطرة) الذي يُعدّ حدثا تاريخيا. وتمثل إنجازات اتفاقية بازل دليلا على ما قام به كثيرون من عمل شاق وما أبدوه من تقانٍ، وعلى قوة العمل الجماعي. ومع بدء نفاذ التعديل المتعلق بالحظر في اتفاقية بازل، حُظر أخيرا تصدير نفايات خطرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى دول غير أعضاء في المنظمة، مما أدى في نهاية المطاف إلى معالجة أوجه التفاوت والتمييز التي طال أمدها، وهي مسألة سعت الاتفاقية إلى تسويتها. وفي الوقت الذي فرضت فيه الصين ودول أخرى حظرا وطنيا وقيودا وطنية على الاستيراد لوضع حد لتدفق نفايات من بلدان أجنبية، أثار المقرر الخاص شواغل بشأن إعادة توجيه هذه النفايات إلى بلدان أخرى شتى، لأن ذلك يؤدي إلى تفاقم التحديات البيئية والاجتماعية القائمة أصلا في تلك البلدان.

5 - وعلى الرغم مما يشوب اتفاقية بازل من عيوب، فقد كان الدافع وراءها شواغل تركز على القيم والمبادئ العالمية التي تقوم عليها الأمم المتحدة، مثل المساواة، وعدم التمييز، وكرامة أفراد البشر، والعدالة،

والمساءلة. وتلك القيم والمبادئ لا تشكل فحسب اللحمة التي تجمع المعاهدات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات بعضها ببعض، وإنما تشكل الرابط الذي يؤلف بين تلك المعاهدات وبين حقوق الإنسان أيضا.

6 - وعلى غرار مجموعة الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، وسّعت الولاية الحالية أيضا نهجا لدورة الحياة وتبنّت ذلك النهج. ويقدم المكلف بالولاية حاليا تقارير لمجلس حقوق الإنسان عن المواد الخطرة والنفايات السمية. ومن خلال نهج دورة الحياة ذلك، تتضح ضروب التمييز والظلم والإفلات من العقاب والعنصرية المستشرية والتي لا تزال متفشية في ظل إنتاج المواد الخطرة واستخدامها وتصديرها والتخلص منها. وفي عام 2017، مدد مجلس حقوق الإنسان في قراره 15/36، للمرة السابعة، الولاية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة، وطلب أن يقدم المقرر الخاص أيضا تقريرا إلى الجمعية العامة، نظرا لتزايد اللامساواة والظلم الناجمين عن التعرض لمواد سمية من مصادر ومواد متعددة.

7 - ومن الأمثلة المؤسفة على الظلم البيئي الذي لا يزال قائما ما تمارسه دول غنية من تصدير لموادها الكيميائية السمية المحظورة إلى دول فقيرة جدا لا تتوفر لديها القدرة على السيطرة على المخاطر. وقد ندد 36 خبيرا من خبراء الأمم المتحدة بهذه الممارسة، وطلبوا بإنهائها⁽¹⁾.

8 - وتواصل دول مرتفعة الدخل تصدير مبيدات آفات ومواد كيميائية صناعية سمية شديدة الخطورة، مما يؤدي إلى انتهاكات واسعة النطاق، في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطته، لحقوق الإنسان في الحياة والكرامة وعدم التعرض للمعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة. وفي العام الماضي، صدر ما لا يقل على 30 دولة مواد خطرة كانت قد حظرت محليا لأسباب صحية وبيئية، إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وأبرز المقرر الخاص، في تقاريره المتعلقة بزياراته إلى كل من ألمانيا والدانمرك وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية⁽²⁾، المخاطر التي يشكلها تصدير مواد كيميائية سمية، وأبلغ سويسرا بواحد قلق مماثلة⁽³⁾. وأبلغ عن آثار هذه الصادرات على الأفراد والمجتمعات خلال زيارته للبرازيل، بما في ذلك محنة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين فرض عليهم الدفاع عن المجتمعات المحلية من التعرض لهذه المواد السمية (A/HRC/45/12/Add.2). وتلك الحالات هي مثال آخر على أهمية أن تُساءل الدول عن الالتزامات الواقعة عليها خارج حدودها الإقليمية (انظر E/C.12/GC/24).

9 - وتشكل القدرة على صنع وتصدير مواد سمية محظور استخدامها محليا عنصرا واحدا، وإن كان كبيرا، في الكيفية التي أضفت بها الدول طابعا مؤسسيا على الآثار الجانبية لتلك المواد بواسطة قوانين وطنية تمييزية، ومن خلال نظام متقدم للحكومة العالمية للمواد الكيميائية والنفايات. وغالبا ما تضع الدول الواسعة النراء معايير مزدوجة تسمح بالاتجار في مواد محظورة واستخدامها في أجزاء من العالم تكون الأنظمة فيها أقل صرامة، مما يؤدي إلى عواقب متعلقة بالصحة والبيئة على أضعف الفئات إلى بلدان أخرى. ولا يمكن تجاهل الطابع العنصري لهذه المعايير.

10 - ويشكل سلوك الدول التي تصدر مواد كيميائية محظورة دون تبرير قوي للمصلحة العامة، انتهاكا للالتزامات الواقعة عليها خارج حدودها الإقليمية بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك

(1) انظر، مثلا، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "يقول خبير في الأمم المتحدة: على الدول أن تتوقف عن تصدير المواد الكيميائية السمية غير المرغوب فيها إلى بلدان فقيرة"، 9 تموز/يوليه 2020.

(2) A/HRC/45/12/Add.1، و A/HRC/39/48/Add.2، و A/HRC/33/41/Add.2، و A/HRC/36/41/Add.1، على التوالي.

(3) انظر رسالة المقرر الخاص (CHE 5/2019)، و www.ohchr.org/Documents/Issues/ToxicWaste/OLCHE_EN.pdf.

التزاماتها المتعلقة بالحقوق في بيئة صحية وظروف عمل مأمونة وصحية (انظر E/C.12/GC/24). وفي كل حالة من الحالات تقريبا، لم يُقدّم أي تبرير مشروع يستند إلى المصلحة العامة. وهذه الثغرات هي تنازل سياسي لفائدة قطاع الصناعة، يسمح للجهات المصنعة للمواد الكيميائية فيها باستغلال العمالة والمجتمعات المحلية التي ستتعرض حتما للتسمم في الخارج، وفي نفس الوقت استيراد منتجات أرخص من خلال سلاسل إمداد عالمية، وتأجيج أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة.

11 - ولا يزال الظلم البيئي مستمرا في جميع أنحاء العالم، حيث تتعرض نسبة كبيرة من سكان العالم لتمييز عنصري، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ففي جميع أنحاء العالم، تقام المنشآت الصناعية ومدافن القمامة وغيرها من مرافق التعرض للمواد الخطرة بالقرب من مناطق تقطنها شعوب أصلية، وملونون، وأقليات عرقية وإثنية، وأشخاص من بعض الأديان، وسكان من ذوي الدخل المنخفض، مما يشكل مخاطر جسيمة على صحة تلك الفئات وبيئاتها. وتؤدي مظاهر التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي القائم أصلا والمستمر منذ أمد بعيد إلى تفاقم التعرض بشكل غير متناسبي للتلوث، كما أن السكان في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطته يثيرون شواغل مشفوعة بحجج قوية بشأن الآثار الخطيرة لشركات من بلدان أكثر ثراء كدليل على "عنصرية بيئية دولية".

12 - وفي عام 2001، ذكر المكلف السابق بالولاية، في اجتماع مع منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان ومنظمات بيئية، أنه على الرغم من أن ممارسة ما لا تكون غير قانونية، فقد تكون غير أخلاقية، وأن السماح بتصدير منتجات يُعترف بأنها ضارة هو أمر غير أخلاقي. وقد حان الوقت لأن تضع الدول حدا لذلك الاستغلال وهو ما كان يتعين عليها منذ أمد طويل.

13 - وتوجد ممارسات جيدة صوب إنهاء تلك الممارسة المقيتة. فقد سنت فرنسا مؤخرا تشريعا لوقف تصدير المواد الكيميائية المحظورة محليا، متخذة النهج السليم لإنهاء ازدواجية المعايير. وتلك ممارسة يجب على أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين، وأعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، النسخ على منوالها. وبذلت عدة بلدان أفريقية جهودا تدريجية لحظر هذه الواردات، بموجب اتفاقية باماكو المتعلقة بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية. وفي عام 2015، أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تتوقف المكسيك، على غرار ذلك، عن استيراد مبيدات الآفات لما لها من آثار خطيرة على أطفال الشعوب الأصلية (انظر CRC/C/MEX/CO/4-5، الفقرتان 51 و 52). ولم تنفذ التوصية بعد.

14 - ويجب تعزيز نظم حكم وطنية قوية وتمكين تلك النظم من خلال نظم عالمية للحوكمة. غير أن النظام الدولي للمواد الخطرة، بما في ذلك مختلف الملوثات والمواد الكيميائية الصناعية ومبيدات الآفات، هو نظام متقدم إلى حد كبير، ولا يزال يمكّن الجهات الراغبة في استغلال معايير الحماية المتدنية جدا، ويمد تلك الجهات بأسباب القدرة على ذلك، من أجل تصدير مواد ضارة إلى بلدان أخرى. وفي عام 2019، قدم المقرر الخاص توصيات محددة إلى المجتمع الدولي بشأن تعزيز نظم الحوكمة العالمية فيما يتعلق بالمواد والنفايات السمية والخطرة (A/74/480).

15 - وتوجد أيضا مظالم بيئية لا حصر لها داخل الحدود. وقد سعى المقرر الخاص إلى تسليط الضوء على التمييز على الصعيد الوطني خلال بعثات ورسائل موجهة إلى دول، ولا سيما في أوساط دول غنية لديها القدرة المالية والتقنية على معالجة مشاكل عامة متعلقة بالعرق والفقر والتمييز. ومن الأمثلة على ذلك

حالة العديد من المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما المجتمعات الأفريقية الأمريكية واللاتينية الأمريكية والشعوب الأصلية، التي تعاني من ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان وأمراض القلب وغيرها من الآثار الصحية الناجمة عن البيئات السمية، من قبيل المجتمعات المحلية القاطنة في "زقاق السرطان"، وهي منطقة إنتاج البتروكيماويات في جنوب الولايات المتحدة⁽⁴⁾.

16 - وأولى المقرر الخاص عناية خاصة لمختلف الفئات الضعيفة في السنوات الست الماضية، مبرزا الآثار غير المتناسبة التي يخلفها التعرض لمواد سمية على تلك الفئات، وكذلك معاييرها المتدنية جدا والمتعلقة بالصحة وحماية البيئة، والتحديات التي تواجهها في إعمال حقوق الإنسان الخاصة بها. وتحديدا، كان الأطفال والعمال والأشخاص من مختلف الهويات الجنسية والشعوب الأصلية والفئات السكانية ذات الدخل المنخفض، من بين الفئات التي حدّدت ونوقشت أوضاعها. بيد أنه، ومع التسليم بأن تلك القائمة غير حصرية، وإدراك تناقض التصنيف، لا تزال الفرصة سانحة لبحث تحديات وفرص معينة لتحسين الصحة والحماية البيئية للفئات الضعيفة.

17 - وفي المملكة المتحدة، بُحث تعرض الطوائف العرقية من السود والآسيويين والأقليات لتلوث الهواء الخطر على نحو غير متناسب مع غيرهم (A/HRC/36/41/Add.1). وحددت دراسة أجريت، في شباط/فبراير 2017، بتكليف من عمدة لندن، 802 مؤسسة تعليمية، بما في ذلك دور حضانة ومدارس، بأنها معرضة لمستويات من بيروكسيد النيتروجين تنتهك الحدود القانونية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي. وعلى نحو ما أبرز رئيس البلدية، فإن ذلك يشكل ليس تحديا بيئيا أو تحديا في مجال الصحة العامة فحسب، بل هو أيضا مسألة ظلم وتمييز، حيث إن ضحايا أسوأ حالات التلوث غالبا ما ينتمون إلى فئات منخفضة الدخل. وأظهرت الدراسة أن السود والأفارقة والكاريبين يشكلون ما نسبته 15,3 في المائة من سكان لندن المعرضين لبيروكسيد النيتروجين بمستويات أعلى من الحدود المعمول بها في الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإنهم لا يشكلون سوى ما نسبته 13,3 في المائة من سكان المدينة.

18 - وعزز تسليط الضوء على الظلم والتمييز البيئيين فيما يتعلق بالفئات الضعيفة الحجج الداعية إلى الاعتراف بالحقوق البيئية وإعمالها على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى سبيل المثال، حث المقرر الخاص كندا على الاعتراف بالحقوق في بيئة صحية لإنهاء التمييز الذي تعاني منه الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المهمشة في البلد (A/HRC/45/12/Add.1) (انظر الفقرة 33 أدناه). كما أن العمل الذي اضطلع به مؤخرا قد بين زيادة إهمال طال أمده من جانب الدول والمجتمع الدولي للحقوق في ظروف عمل مأمونة وصحية.

19 - ولوحظت، على نحو شامل، وعلى صعيد المواضيع، الحالة الخطيرة للظلم البيئي والعنصرية البيئية. وسواء أكان ذلك من منظور مفاوضات عالمية متعلقة بالبيئة والمواد الكيميائية والنفايات، أو من خلال مبيدات الآفات والأسلحة النووية والنفايات، فإن التمييز مستمر في أوساط العامة، وبشكل أكثر تحديدا، في الحالات التي تتضرر فيها الفئات الأضعف لأسباب مختلفة، سواء بسبب العرق أو الأصل الإثني أو الموقع الجغرافي أو السن أو المهنة أو أي تمييز آخر، على نحو غير متناسب من جراء التعرض للمواد السمية.

(4) انظر الولايات المتحدة الأمريكية 2016/1. متاح على الرابط الشبكي التالي:
<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=18467>

ثالثاً - العمال

20 - يجد العمال في جميع أنحاء العالم أنفسهم في خضم أزمة صحية عامة على الرغم من وجود التزامات واضحة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية صحتهم: فمن المقدر أن عاملاً واحداً يموت كل ثلاثين ثانية على الأقل من جراء التعرض للمواد الكيميائية الصناعية السمية أو مبيدات الآفات أو الغبار أو الإشعاع أو المواد الخطرة الأخرى.

21 - وتتجم هذه الأمراض والإعاقات والوفيات المبكرة التي يمكن توقيها عن التنفيذ غير المرضي - وفي كثير من الحالات التجاهل الصارخ - لحق كل عامل في العمل المأمون والصحي الذي هو حق من حقوق الإنسان، على الرغم من الاعتراف الدولي به منذ عقود. ومما يزيد من معاناة الضحايا السلوك الصفيق لبعض الدول والشركات التجارية التي تسعى جاهدة لإنكار الآثار على الصحة، أو تحدد مستويات تعرض مسموح بها تسبب آثاراً صحية لدى العمال، أو تذهب إلى حد إلقاء اللوم على الضحايا أنفسهم في إساءة استخدام المواد السمية، حتى عندما تكون موسومة بلغات أو رموز أجنبية.

22 - ويتجلى الطابع الشنيع لهذا الاستغلال بصفة خاصة في ضوء حقيقة أن هناك عادة بدائل تتيح الوقاية من التعرض أو تقليله إلى أدنى حد ممكن. وهناك حلول متاحة إن اختارت الدول أن تجبر مؤسسات الأعمال على اعتمادها. ولذلك، ركز المقرر الخاص تركيزاً كبيراً خلال فترة ولايته على ضرورة أن تحمي جميع الدول العمال من التعرض للمواد السمية بشكل أفضل. واستند في تركيزه ذلك إلى المعرفة النابعة من تجاربه المهنية الشخصية اليومية كأخصائي في الكيمياء الأحيائية، وإلى تجارب الضحايا.

23 - وفي هذا الصدد، تبرز قصة واحدة على وجه الخصوص. ففي 6 آذار/مارس 2007، توفيت هوانغ يومي وهي في طريقها إلى المستشفى (انظر [A/HRC/33/41/Add.1](#)، الفقرة 53)، بعد خمس سنوات من بدء عملها في تصنيع المنتجات الاستهلاكية الإلكترونية، حيث من المرجح أنها كانت تتعرض يومياً لمواد سامة دون موافقتها أو حتى معرفتها بالمخاطر. وتوفيت السيدة هوانغ بعد 20 شهراً من تشخيص إصابتها بسرطان الدم، في الثالثة والعشرين من عمرها. ومنذ وفاتها، بذل والد السيدة هوانغ كل ما في وسعه لضمان عدم وقوع المزيد من هؤلاء الضحايا. وقد رفض مراراً وتكراراً عروضاً كبيرة للتعويض من جانب الشركة في إطار سعيه إلى منع تكرار هذه الانتهاكات. وبعد جهود استمرت 11 عاماً من أجل العدالة والمساءلة قام بها السيد هوانغ وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان، وافقت شركة سامسونج للإلكترونيات على قبول نتائج التحكيم في قضية السيدة هوانغ و 150-250 حالة أخرى من حالات المرض والإعاقة والإجهاد والوفاة المبكرة المرتبطة بإنتاج بعض المنتجات الإلكترونية في جمهورية كوريا⁽⁵⁾.

24 - وعلى الرغم من أن ذلك يشكل خطوة إيجابية، إلا أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد حالة لشركة واحدة في قطاع واحد في بلد واحد. وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك 160 مليون حالة من الأمراض الناجمة عن المخاطر المهنية التي يتم الإبلاغ عنها سنوياً. وعدم وجود سبل انتصاف فعالة لملايين العمال المستغلين عن طريق التعرض في جميع أنحاء العالم هو مثار قلق بالغ.

(5) باسكوت تونكاك، المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً، "قرار شركة سامسونج بتعويض المرضى العاملين في مجال الإلكترونيات الذي رحب به خبير الأمم المتحدة، وحث جميع الشركات على اتخاذ إجراءات"، 27 آب/أغسطس 2018.

25 - وفي عام 2018، قدم المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان تقريره عن الأزمة التي يواجهها العمال (A/HRC/39/48 و A/HRC/39/48/Corr.1)⁽⁶⁾. وقدم وصفاً لهذا الشكل الشرس من أشكال الاستغلال وصنف 12 نوعاً من التحديات المحددة التي تواجه حماية جميع العمال من التعرض للمواد السمية⁽⁷⁾. وتضمن مرفق مفصل مختلف الحالات التي بحثها المقرر الخاص ومن سبقوه منذ عام 2006. ويعتقد المقرر الخاص أن الكثير مما ورد وصفه في التقرير يرقى إلى مستوى السلوك الإجرامي المنفصل من العقاب، فضلاً عن الاستغلال المشرعن.

26 - واستجابةً لرد الفعل الإيجابي للدول على اقتراح المبادئ في عام 2018، قدم المقرر الخاص مجموعة نهائية من 15 مبدأ بشأن حماية العمال من التعرض للمواد السمية إلى مجلس حقوق الإنسان لينظر فيها في عام 2019 (A/HRC/42/41). وتستند المبادئ الخمسة عشر إلى استنتاجات تقرير عام 2018، وتم وضعها من خلال سلسلة مشاورات مكثفة مع مجموعة متنوعة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين⁽⁸⁾. وتستند هذه المبادئ إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان وترتكز إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وصوصوك منظمة العمل الدولية والاتفاقات الدولية بشأن المواد الكيميائية والنفايات السمية، ضمن صكوك أخرى. وهذه المبادئ هي نتيجة الحالات التي عُرضت على المقرر الخاص منذ إنشاء الولاية في عام 1995. وإذا ما تم تنفيذ هذه المبادئ، فإنها ستسهم في تعزيز أوجه التآزر بين معايير حقوق الإنسان ومعايير الصحة والسلامة المهنيين فيما يتعلق بتعرض العمال للمواد والنفايات السمية والخطرة.

27 - وعقب التقرير، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراره 21/42، وهو أول قرار قائم بذاته له بشأن التعرض المهني للمواد والنفايات الخطرة وحقوق الإنسان. وأدان المجلس في القرار انتهاكات حقوق العمال في جميع أنحاء العالم وتجاوزاتها من خلال التعرض غير المأمون للمواد السمية والخطرة، وشجع الدول والأعمال التجارية والجهات الفاعلة الأخرى على تنفيذ المبادئ الخمسة عشر من خلال أطرها القانونية والسياساتية، وكذلك من خلال المبادرات والبرامج.

28 - ولقد تأخر اعتراف منظمة العمل الدولية كثيراً بالحق في ظروف عمل مأمونة وصحية باعتباره أحد مبادئها الأساسية وواحد من الحقوق المرتبطة بظروف العمل. وفي حزيران/يونيه 2019، حث المقرر الخاص وآخرون منظمة العمل الدولية على الاعتراف فوراً بظروف العمل المأمونة والصحية واعتمادها كأحد مبادئها الأساسية وواحد من الحقوق المرتبطة بظروف العمل⁽⁹⁾. ولقد تم الاعتراف صراحةً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ عام 1966 بظروف العمل المأمونة والصحية باعتبارها جانباً أساسياً من الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية. غير أنه بالرغم من اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيين لعام 1981 (رقم 155)، فإن هذا الحق ليس من المبادئ الأساسية

(6) انظر باسكوت تونكاك، المقرر الخاص المعني بالمواد والنفايات الخطرة، "ملاحظات افتتاحية في الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان"، 12 أيلول/سبتمبر 2018.

(7) انظر مفوضية حقوق الإنسان، "A vicious form of exploitation: workers poisoned by toxic substances, says UN expert"، 12 أيلول/سبتمبر 2018.

(8) يود المقرر الخاص أن يشكر مؤسسة فريدريش إيبيرت - ستيفنونغ جنيف على تقديمها الدعم في وضع المبادئ المتعلقة بحقوق العمال.

(9) انظر مفوضية حقوق الإنسان، "خبراء الأمم المتحدة يحثون منظمة العمل الدولية على مساعدة ظروف العمل الآمنة والصحية كحق أساسي"، 13 حزيران/يونيه 2019.

والحقوق المرتبطة بظروف العمل⁽¹⁰⁾. ويرحب المقرر الخاص بالتقدم الكبير الذي أحرزه مؤتمر العمل الدولي في عام 2019 نحو الاعتراف - عن صواب - بأن هذا الحق هو حق أساسي.

29 - وقد سلطت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الضوء على تعرض العمال لمخاطر العمل بشكل عام، ومن بينهم فئات هي أكثر عرضة لتلك المخاطر من غيرها. واسترعى المقرر الخاص وغيره الانتباه إلى الحاجة الملحة لحماية جميع العمال من التعرض لفيروس كوفيد-19⁽¹¹⁾. كما لفت المقرر الخاص الانتباه في بداية تفشي الأزمة خارج الصين إلى الحاجة الملحة لأن تقوم الدول بحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية من فيروس كوفيد-19 بشكل أفضل. ولم يحصل العديد من العاملين في الخطوط الأمامية على الحماية الكافية، حتى خلال فترات الذروة في انتشار العدوى. ويجب على الدول والمؤسسات التجارية أن تضمن اتخاذ تدابير وقائية واحترافية لحماية كل عامل. وركز المقرر الخاص في تقريره لعام 2020 إلى مجلس حقوق الإنسان بشكل كبير على انتهاكات حقوق العمال خلال الجائحة (A/HRC/45/12).

30 - ويواجه العمال من أصحاب الوظائف المنخفضة الدخل، أو أولئك الذين هم من الأقليات أو المهاجرين أو كبار السن أو النساء، أو الذين يعانون أصلاً من ظروف صحية، وكذلك أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي وفي اقتصاد "الوظائف المؤقتة"، مخاطر غير متناسبة مع ما يواجهه غيرهم. ويجب الاعتراف بالعمال الذين يقفون في الخط الأمامي للجائحة، ويقدمون الرعاية الصحية والغذاء والماء والصرف الصحي وغيرها من السلع والخدمات الضرورية، ومواساة أسر الذين فقدوا أحبائهم خلال تأديتهم لتلك الخدمات.

رابعاً - الشعوب الأصلية

31 - قدم المقرر الخاص على مدى عقود تقارير عن آثار التلوث والتسمم والمواد الكيميائية السمية على حقوق الشعوب الأصلية. وسعى المقرر الخاص في تقاريره ورسائله وزياراته القطرية وغيرها من الجهود إلى تسليط الضوء على الظلم الذي تعاني منه الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم والتي ما زالت على الدوام معرضة للمواد والنفايات الخطرة.

32 - وتوجد هذه المواد والنفايات الخطرة عادة في الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية لمجتمعات الشعوب الأصلية، ليس بسبب قرارات اتخذتها هي أو حتى شاركت فيها بشكل سطحي، بل بسبب انتشار الإساءة لحقوق هذه الشعوب الفردية والجماعية وعدم احترامها، ولا سيما المادة 29 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقد تعرضت الشعوب الأصلية في القطب الشمالي لمخاطر كيميائية ثابتة لم تُستخدم قط في أراضيها. ويعاني شعب ياك في سونورا بالمكسيك من آثار سلبية خطيرة على صحته وكرامته نتيجة للاستخدام الجاري لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة (انظر CRC/C/MEX/CO/4-5، الفقرة 51). ويُحظر استخدام معظم هذه المبيدات في بلد تصنيعها بسبب خطورها الشديد على الصحة أو البيئة، وهو مثال يوضح المشكلة المذكورة أعلاه.

(10) إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

(11) انظر باسكوت تونكاك، المقرر الخاص المعني بالمواد والنفايات الخطرة، "COVID-19: health care heroes need protection"، 27 آذار/مارس 2020.

33 - وأبرز المقرر الخاص في تقريره عن زيارته لكندا التمييز الذي تعاني منه الشعوب الأصلية، التي تواجه أخطار شديدة على حياتها وصحتها وكرامتها للتلوث والتسمم (انظر A/HRC/45/12/Add.1). وبين اتجاهات سائداً لتقاعس الحكومة الكندية عن اتخاذ إجراءات لحماية حقوق الإنسان وتوفير سبل انتصاف فعالة في مواجهة المخاطر والمظالم المؤكدة الناجمة عن الآثار التراكمية للتعرض للمواد السمية. ومن الحالات الدالة على ذلك التأخير المستمر في معالجة 10 أطنان من التلوث بالزئبق الذي يعود إلى 50 عاماً ولا يزال يسمم شعب Grassy Narrows- Asubpeeschoseewagong وغيرها من الشعوب الأصلية في شمال غرب أونتاريو؛ وآثار الصناعات الاستخراجية على صحة الإنسان والحياة البرية، وارتفاع معدلات إصابة الشعوب الأصلية بالأمراض المرتبطة باستخراج الرمال النفطية في ألبرتا؛ ومشروع توسيع خط الأنابيب عبر الجبال في كولومبيا البريطانية؛ والمظالم التاريخية ضد شعب Amjiwnaang الأصلي في "وادي الكيماويات" في سارنيا؛ وآثار الرش الجوي لمبيدات الآفات ومشروع الطاقة الكهرومائية على أراضي الشعوب الأصلية. وتناول المقرر الخاص أيضاً في زيارته إلى كندا ضرورة وضع حد للانتهاكات الهائلة لحقوق الشعوب الأصلية في الخارج من جانب الشركات الكندية.

34 - وآثار المقرر الخاص، أثناء زيارته للبرازيل، شواغل بشأن حالة مختلف الشعوب الأصلية التي تنتهك حقوق الإنسان المفروضة لها وتساءل معاملتها من خلال تدمير وحرق غابات الأمازون، فضلاً عن التوسع الزراعي والرش المتعمد لمبيدات الآفات السمية على أراضيها ومنازلها (انظر A/HRC/45/12/Add.2). وحالة شعب اليانومامي تبعث على القلق الشديد، حيث إن الصناعات الاستخراجية قد غزت أراضيهم ودمرت سبل عيشهم وتضررت صحته من جراء تعريضه لخطر الزئبق بطريقة لا تغتفر. وواصل المقرر الخاص خلال زيارته عام 2019 حوار الذي دام خمس سنوات مع الحكومة وشركات بي إتش بي بيليتون (BHP Billiton) وفيل (Vale) وسماركو (Samarco) بشأن الآثار العميقة التي تعانيها الشعوب الأصلية من جراء كارثتي السدود اللتين وقعتا في عامي 2015 و 2019، وتهميش هذه الشعوب في عمليات الاستصلاح⁽¹²⁾.

35 - وفي عامي 2018 و 2019، شارك المقرر الخاص في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وركز على عدم التطابق بين مجموعة المعاهدات العالمية الحالية للمواد الكيميائية والنفايات مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً للشعوب الأصلية. وأشار إلى مطالبة المنتدى الدائم بنظام طموح وعالمي وملزم قانوناً للمواد الكيميائية الصناعية السمية ومبيدات الآفات الخطرة، يراعي تماماً حقوق الشعوب الأصلية.

36 - وتناول المقرر الخاص، في مختلف اتصالاته مع الحكومات والشركات، حالة الشعوب الأصلية وما تسببه من مظالم بيئية. وفي عام 2016، استتكر المقرر الخاص حالة الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة، المعرضة للملوثات السمية التي تطلقها أو تنتجها الصناعات الاستخراجية والزراعة والصناعة، فضلاً عن التخلص من النفايات الناتجة عنها، بما في ذلك النفايات النووية⁽¹³⁾. ووجدت إحدى الدراسات أن تلوث التربة والغبار الرصاصي الناجم عن نفايات التعدين يشكل خطراً صحياً أشد على الشعوب الأصلية

(12) باسكوت تونكاك، المقرر الخاص المعني بالمواد والنفايات الخطرة، "Lessons from the Samarco disaster", *Business and Human Rights Journal*, vol. 2, No. 1 (كانون الثاني/يناير 2017).

(13) الولايات المتحدة الأمريكية 2016/1.

في الولايات المتحدة منه على الفئات الأخرى⁽¹⁴⁾. وقد وجدت دراسات أخرى أن أماكن إقامة الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة يغلب أن تقع على مقربة من المواقع الشديدة التلوث الخاضعة لقانون الاستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسؤولية، ويحتمل أن تقيم بالقرب من مرافق تجارية للنفايات السامة بمعدل 1,8 مرة مقارنة بغيرها⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾. وأظهرت الدراسات أن الشعوب الأصلية التي تعيش بالقرب من مواقع النفايات الخطرة تعاني من أعلى معدل للعيوب الخلقية بين المجتمعات المحلية المجاورة⁽¹⁷⁾. وتتعرض تلك الشعوب في بعض الحالات للملوثات التي تتجه شمالاً من مصادر الانبعاثات الجنوبية بواسطة الرياح والمياه والمصادر الغذائية التقليدية، مما يؤدي إلى تسجيل بعض أعلى المستويات لهذه المواد الكيميائية السامة لدى شعوب القطب الشمالي.

37 - وفي بيرو، عمل المقرر الخاص مع الحكومة بشأن التلوث البيئي الواسع النطاق لأراضي الشعوب الأصلية من جراء عقود من استخراج النفط غير المسؤول وتداعي خطوط الأنابيب وتصدها في امتياز نفطي يعرف باسم الرقعة 192. وسافر بناء على دعوة من اتحادات الشعوب الأصلية لزيارة مناطق أحواض نهر باستازا (Pastaza) وكورينتيس (Corrientes) ومارانيون (Maranon) في مقاطعة لوريتو⁽¹⁸⁾. ولحسن الحظ، أقيم حوار وتم التوصل إلى اتفاقات، ولكن هناك قلق مستمر بشأن الآثار الصحية الناجمة عن التعرض للمواد السامة، بما في ذلك المعادن الثقيلة، واستمرار استخدام خط الأنابيب المتهالك من قبل شركة فرونتيرا للطاقة (Frontera Energy) التي تتخذ من كندا مقراً لها، والذي تصدع حتى الآن أكثر من 60 مرة في السنوات الأخيرة⁽¹⁹⁾. وأجرى المقرر الخاص، أثناء زيارته لكندا، مناقشات مع الحكومة والشركة بشأن هذه القضية.

38 - وأبرز المقرر الخاص وغيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان المضطهدين بسبب عملهم في الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية في بيئة صحية وفي الموافقة الحرة المسبقة المستتيرة، ضمن أمور أخرى. وفي عام 2016، سافر المقرر الخاص إلى ستاندينغ روك في الولايات المتحدة للتعبير عن تضامنه مع المحتجين على أنبوب النفط في داكوتا (Dakota Access Pipeline) والتحقيق في الادعاءات.

(14) Lorraine Halinka Malcoe and others, "Lead sources, behaviors, and socioeconomic factors in relation to blood lead of Native American and white children: a community-based assessment of a former mining area", *Environmental Health Perspectives*, vol. 110, Suppl. No. 2 (April 2002).

(15) Douglas L. Anderton, John M. Oakes and Karla L. Egan, "Environmental equity in superfund: demographics of the discovery and prioritization of abandoned toxic sites", *Evaluation Review*, vol. 21, No. 1 (February 1997).

(16) Robert D. Bullard and others, *Toxic Wastes and Race at Twenty 1987–2007: A Report prepared for the United Church of Christ Justice and Witness Ministries* (Cleveland, Ohio, United Church of Christ, 2007).

(17) Maureen Orr and others, "Elevated birth defects in racial or ethnic minority children of women living near hazardous waste sites", *International Journal of Hygiene and Environmental Health*, vol. 205, Nos. 1–2 (2002).

(18) انظر، على سبيل المثال، PER 5/2017.

(19) المكتب الوطني للحوار والاستدامة التابع لرئاسة مجلس الوزراء؛ قانون ليما بتاريخ 10 آذار/مارس 2015.

خامسا - الأطفال

39 - ركز المقرر الخاص، منذ توليه ولايته في عام 2014، تركيزاً شديداً على الحالة المثيرة للقلق البالغ فيما يتعلق بتعرض الأطفال للمواد السمية وغيرها من الملوثات. فالأطفال أكثر عرضة للآثار الصحية الضارة الناجمة عن المواد والنفايات السمية وغيرها من المواد الخطرة. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر من 30 في المائة من العبء العالمي للمرض يمكن أن يعزى إلى عوامل بيئية. وتسجل 40 في المائة من هذه النسبة لدى الأطفال دون سن الخامسة وتؤدي سنوياً إلى ثلاثة ملايين حالة وفاة. ومن المعروف عموماً أن عوامل الخطر البيئي تتضافر مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية العصبية، ولا سيما الفقر وسوء التغذية، وتتفاقم حدتها بسبب تلك الظروف.

40 - وكان تقرير المقرر الخاص لعام 2016 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/33/41) أول تقرير مواضيعي يقدمه مقرر خاص من أجل تسليط الضوء بتفصيل على أهمية اتفاقية حقوق الطفل بالنسبة لحماية البيئة. وندد المقرر الخاص بكون الأطفال ما زالوا يولدون "وهم يعانون مسبقاً من آثار التلوث" ويُحرَمون من حقوق شتى من بينها حقهم في سلامة أبدانهم، حتى قبل أن يتعلموا المشي. وقد كشفت دراسات عن وجود مئات من المواد السمية المختلفة لدى الأطفال الصغار والأجنة. وبسبب اتساع نطاق تعرض الأطفال للمواد السامة والخطرة، يشهد العالم "جائحة صامتة" من الأمراض والإعاقات والموت السابق لأوانه.

41 - وتُنشئ اتفاقية حقوق الطفل واجباً بمنع تعرض الأطفال لهذه المواد، وتكرس في جوهرها حق الطفل في بيئة صحية. فتعرض الأطفال للمواد الكيميائية السمية ينتهك عدداً من الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية التي ينشئ التصديق عليها التزاماً قانونياً بحماية حق الطفل في الحياة وحقه في أعلى مستوى ممكن بلوغه من الصحة، وحقه في الحماية من التلوث والمواد السامة، وضمان سلامته البدنية وحفظ جسمه من أي مواد ضارة تقتحمه. وقد شدد المقرر الخاص على حق الطفل في السلامة البدنية في هذا التقرير وفي سياق جوانب أخرى من عمله بشأن التعرض للمواد السمية. وفي ضوء الأحكام المذكورة من الاتفاقية وآلية المساءلة التي تُحدثها وتصديق جميع الدول على الاتفاقية عدا دولة واحدة، والالتزام بأن تُولي الدول الاعتبار في المقام الأول لمصالح الطفل الفضلى في القوانين البيئية والمهنية، يعتقد المقرر الخاص أن هذه الاتفاقية هي أقل المعاهدات البيئية تطبيقاً حتى الآن.

42 - وشدد المقرر الخاص، خلال زيارته القطرية، على حالة الأطفال المعرضين لمواد خطرة مختلفة. ففي المملكة المتحدة، شدد المقرر الخاص على 'وباء' تعرض الأطفال لملوثات الهواء وغيرها من أنواع التعرض للمواد السمية (انظر A/HRC/36/41/Add.1، الفقرة 23). وقد أقرت لجنة التدقيق البيئي التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة بأن الظروف الصحية المرتبطة بالتعرض للمواد الكيميائية الضارة تشمل الاضطرابات في النوم، واختلال الغدد الصماء، وصعوبات التنفس، واضطرابات الصحة الإنجابية، والسرطانات والاضطرابات العصبية، وأن الأجنة والأطفال والنساء الحوامل هم الأكثر عرضة للخطر. وجددت اللجنة الإشارة إلى ما حذر منه المقرر الخاص من أننا نرى، على نحو متزايد، أن الأطفال يولدون "وهم يعانون مسبقاً من آثار التلوث"⁽²⁰⁾.

(20) United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, House of Commons, Environmental Audit (2019) Committee, *Toxic Chemicals in Everyday Life: Twentieth Report of Session 2017–19* (London, 2019).

43 - وتناول المقرر الخاص أيضاً في مراسلاته حالات الأطفال المعرضين للمواد والنفايات الخطرة. ففي مناقشات جرت في الفترة الممتدة بين عامي 2018 و 2020 مع الأمين العام بشأن مسؤولية المنظمة تجاه ضحايا التسمم بالرصاص في كوسوفو⁽²¹⁾، دعا المقرر الخاص الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات فورية من أجل توفير العدالة وسبل الانتصاف لمجتمعات الأقليات المشردة التي تم إيوؤها في مخيمات للأمم المتحدة أنشئت على أراض قاحلة سامة في كوسوفو⁽²²⁾. فقد تم توطين نحو 600 من أفراد مجتمعات الروما والأشكاليا والمصريين في هذه المخيمات في الفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2013 على أرض يُعرف أنها ملوثة بالرصاص. وكان نصفهم تقريباً من الأطفال دون سن الرابعة عشرة. ومن خلال هذه العملية، حث المقرر الخاص الأمين العام على تنقيح الصندوق الاستئماني المقترح الذي لم يحشد ما يلزم من موارد ولا يستطيع أن يحقق للعديد من الضحايا ما يتطلعون إليه من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وفي الوقت الحاضر، لم تساهم في الصندوق الاستئماني سوى دولة واحدة، بمبلغ 10 000 دولار فقط.

44 - وكان التسمم بالرصاص شائعاً مستمراً من شواغل المكلف بالولاية، وهو دليل على حجم الأزمة العالمية التي يواجهها الأطفال بسبب أحد أكثر الأخطار المعروفة التي تهدد النمو الصحي للطفل. وفي عام 2016، سلط المقرر الخاص وغيره من المكلفين بولايات الضوء على تعرض سكان فلينت، ميشيغان، الولايات المتحدة، لخطر الرصاص، بمن فيهم الأطفال، وقد اتضح وجود الرصاص في دمهم بمستويات مرتفعة. ويتسبب التعرض للرصاص في مرحلة الطفولة في مجموعة واسعة من الآثار، منها تأثيره على نمو المسارات العصبية، والوفيات، وضعف وظائف الكلى، وارتفاع ضغط الدم، وضعف الخصوبة، ونتائج الحمل الوخيمة. وقد تؤدي هذه الحالات إلى مشاكل في السلوك أو ضعف في القدرة على الانتباه، وصعوبات في الدراسة، ومشاكل في السمع، وتلف الكلى، وانخفاض معدل الذكاء، وتباطؤ نمو الجسم، وضعف العضلات، والغيوبة.

45 - وقضية فلينت ليست حادثاً منعزلاً، ففي الولايات المتحدة ومناطق أخرى حول العالم، عُرضت قضايا أخرى مختلفة على المكلف بالولاية. فقد أعرب المقرر الخاص وغيره عن قلقهم إزاء الإدارة غير السليمة للرصاص في مصهر للرصاص تم تشغيله في الفترة من عام 2007 إلى آذار/مارس 2014 بالقرب من المجتمع المحلي أوينو أوهورو في كينيا. وبسبب التعرض المباشر وغير المباشر للرصاص، يواجه أفراد مجتمع أوينو أوهورو، بمن فيهم الأطفال، والعمال السابقون في المصهر، مشاكل صحية خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان، دون أن يحصلوا على سبل الانتصاف الكافية على مدى السنوات السبع الماضية⁽²³⁾.

46 - ونظر المقرر الخاص وغيره من المقررين الخاصين في ادعاءات بالتلوث والتسمم بالرصاص في ولاية زامفارا، نيجيريا، بسبب مناجم الذهب الحرفية. وتشير التقارير إلى أن ارتفاع مستويات الرصاص في التربة واستخدام أساليب بدائية في التعدين أدى إلى انتشار التسمم بالرصاص على نطاق واسع بين الأطفال⁽²⁴⁾. وفي عام 2011، نظر المكلف بالولاية في ادعاءات بحالات تسمم حاد بالرصاص، توفي فيها ما يقرب من 400 طفل منذ آذار/مارس 2010 نتيجة للتسمم بالرصاص، وكان غالبيتهم دون سن

(21) تدرج الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999). انظر A/HRC/45/12، المرفق؛ انظر أيضاً المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "Lead contamination Kosovo: dialogue with UN Secretary General"، 13 آذار/مارس 2019.

(22) Nick Cumming-Bruce، "U.N. is rebuked by own expert for neglecting Kosovo poisoning victims"، (22) *New York Times*، 13 March 2019.

(23) KEN 6/2014.

(24) NGA 6/2012.

الخامسة⁽²⁵⁾. ويُزعم أن 30 000 شخص إضافي في سبع قرى في ولاية زامبارا يواجهون خطر التعرض للرصاص عن طريق الاستنشاق أو الابتلاع.

47 - ولا يزال القلق يساور المقرر الخاص لأن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم ما زالوا يمارسون أسوأ أشكال عمل الأطفال، حيث يستخدمون فيها مواد خطيرة أو يتعرضون لها. وعمل الأطفال في التعدين والزراعة حالة خطيرة بوجه خاص. وقد أجرى المقرر الخاص مناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة في الدول والشركات فيما يتعلق بوجود هذه المشكلة في سلاسل الإمداد العالمية، وأجرى كذلك اتصالات بشأن عمل الأطفال في مزارع التبغ في زمبابوي⁽²⁶⁾. وتفيد تقارير بأنه في صناعة التبغ في زمبابوي، يشارك الأطفال في العمل في المزارع وأجزاء أخرى من عملية الإنتاج، وهم يقومون بذلك في ظروف خطيرة، وكثيراً ما يؤدون مهامً تهدد صحتهم وسلامتهم أو تعرقل تعليمهم، بما في ذلك تعرضهم لمبيدات الآفات.

48 - وثمة ظاهرة مثيرة للقلق بنفس القدر وهي تعرّض الأطفال للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، حيث بدلاً من ضمان حقهم في الغذاء والتغذية الخالية من المواد السمية أو الخطرة، يتم "تحويل الأطفال إلى بالغين" قبل الأوان بفعل الهرمونات الموجودة في الغذاء. وهذا يطرح مسألتين شرعية مقابل منافاة الأخلاقيات؛ وعلى الرغم من أن البحوث قد لا تزال جديدة، وأن ثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة لاستخلاص روابط قاطعة، فإن بعض المواد المستخدمة في الأغذية والمعروف ضررها ما زالت تُستخدم على أساس افتراض خاطئ بأنها تقع ضمن الحدود القانونية، رغم ما تتسبب فيه من انتهاكات واعتداءات على حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن هذا التعرض قد يكون في حدود القانون، فذلك لا يساعد على القضاء على آثاره على الأطفال من حيث صحتهم ونماؤهم. وأثنى المقرر الخاص، في زيارته إلى الدانمرك، على الدور القيادي الذي اضطلعت به الحكومة في منع التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء وغيرها من المواد الكيميائية التي تهدد حقوق الطفل. فقد طبقت الدانمرك مبدئي الوقاية والحماية من أجل حماية الأطفال من أخطار المواد السمية، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى تحسين معايير الحماية سواء في الدانمرك أو خارجها.

سادسا - التعرض البشري وحقوق الإنسان

49 - يحظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة بارزة في تاريخ حقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تلاه، حظراً واضحاً التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. والأمراض والإعاقات الناجمة عن التعرض للمواد السمية هي من العوامل القاسية واللا إنسانية والمهينة. وهي تشمل آلام السرطان المبرحة، والتعذيب الخانق لأمراض الجهاز التنفسي، والعذاب النفسي الذي يعانيه الآباء وهم يلاحظون آثار ما تعرضوا له تتجلى في أطفالهم.

50 - ومن المؤسف أن الدول كثيراً ما تلجأ إلى تحديد معايير التعرض في مستويات تؤدي حتماً إلى مثل هذه الأضرار، حتى عندما يكون تقادي التعرض ممكناً من الناحيتين التقنية والمالية. ولا يكفي التقيد بالحدود القانونية لتسوية التعرض للمواد السمية الذي يكون تمييزياً وأحياناً استغلالياً في المجتمعات المحلية

(25) NGA 1/2011.

(26) انظر، على سبيل المثال، ZWE 1/2018.

المنخفضة الدخل وغيرها من المجتمعات الضعيفة. والعمال والأطفال والنساء في سن الإنجاب وكبار السن والمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل والأقليات هم من بين الفئات الضعيفة التي تُعرض للتسمم قانوناً⁽²⁷⁾.

51 - ولا يمكن لأي دولة أن تقي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، سواء تعلق الأمر بالحق في الحياة أو الصحة أو عدم التعرض للمعاملة المهينة، إذا لم تمنع تعرض الإنسان للمواد الخطرة. وسواء من منظور الحقوق البيئية، أو الحقوق المهنية، أو الحقوق المحددة للفئات الضعيفة، يعتمد إعمال مبدئي المساواة وعدم التمييز على منع التعرض للتلوث والمواد الكيميائية السمية. فالتعرض للمواد الخطرة يستهدف أضعف الفئات في المجتمع وهو تهديد غير مرئي لحقوقهم وكرامتهم، بما في ذلك سلامة أبدانهم.

52 - وركز المقرر الخاص في السنوات الست الماضية على التباين الشاسع بين النسبة المسموح بها قانوناً فيما يتعلق بالتعرض للمواد الخطرة وبين الالتزامات التي تقع على عاتق الدول بشأن احترام حقوق الإنسان للجميع وحمايتهم وإعمالها بمنع التعرض لهذه المواد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدم المكلف بالولاية تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن واجب منع التعرض للمواد الخطرة (A/74/480)⁽²⁸⁾. وبناء على تقرير المقرر الخاص لعام 2016 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان الذي ناقش فيه واجب الدول في منع تعرض الأطفال للمواد الخطرة (A/HRC/33/41)، أشار المقرر الخاص في تقريره لعام 2019 (A/HRC/42/41) إلى واجب الدول في منع التعرض للمواد الخطرة والأساس القانوني لهذا الواجب، وقدم إيضاحات بهذا الشأن. فانبثاقاً من حقوق الإنسان في الحياة والصحة والكرامة وسلامة البدن، والحق في الحصول على المعلومات والحق في بيئة صحية، وكذلك الحق في المساواة والحصول على سبيل انتصاف فعال، يقع على عاتق الدول واجب "منع التعرض للمواد الخطرة والحد منه" من أجل الحماية من الأمراض والإعاقة التي يمكن الوقاية منها، باعتبار الوقاية شرطاً مسبقاً لهذا الواجب (انظر E/C.12/2000/4). ومع ذلك، فبالنسبة للعديد من المواد، يكون نهج الوقاية استثناء وليس قاعدة، ويؤدي ذلك إلى أخطار تهدد الحياة والصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية.

53 - وطبق المقرر الخاص في تقريره لعام 2020 الموجه إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/45/12) الإطارَ المتعلق بواجب منع التعرض للمواد الخطرة على حالة جائحة كوفيد-19. وأثنى على دول ومؤسسات تجارية معينة لتمسكها بواجبها ومسؤوليتها في منع التعرض لفيروس كورونا المستجد بشجاعة وشفافية واقتناع، وسلط الضوء على العناصر الرئيسية المشتركة بين الجهات التي فشلت في هذا الصدد فشلاً ذريعاً. وحدد التحديات والقضايا الرئيسية في مجال التصدي للجائحة، مبرزاً الأسباب الكامنة وراء فشل الحكومات والشركات التجارية، وعواقبها على الفئات الضعيفة. ودعا المقرر الخاص الدول إلى تحسين حماية الفئات الضعيفة وحماية الطبيعة وتحسين نوعية البيئة، مشيراً إلى الدور الحاسم الذي تؤديه البيئة الصحية والمستدامة في منع وقوع جوائح من هذا النوع والتخفيف من حدة العدوى.

Carl F. Cranor, *Legally Poisoned: How the Law Puts Us at Risk from Toxicants* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 2011).

(28) انظر أيضاً، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "التقرير بشأن واجب منع التعرض للمواد الخطرة". متاح في الموقع www.ohchr.org.

سابعا - الحق في الحصول على المعلومات

54 - يمكن أن يساعد الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر وتدابير الوقاية والبدائل الأسلم على منع الضرر وتقادي حالات الموت المبكر بسبب المواد الخطرة. غير أنه على مدى عدة عقود مضت، تسببت الشركات التجارية في انتشار عشرات الآلاف من المواد الخطرة المختلفة، في ظل غياب ما يكفي من المعلومات عن استخداماتها وخصائصها، فضلا عن مصيرها كنفائيات، وبذلك أصبح شبه مستحيل في كثير من الأحيان تقييم أثرها على حقوق الإنسان. وفي غضون تلك الفترة ارتفعت معدلات الإصابة بالسرطان وداء السكري والأمراض الأخرى المرتبطة بإنتاج المواد الخطرة واستخدامها، ولا يمكن تفسير الكثير من هذه الآثار باختيارات نمط الحياة أو علم الوراثة، بل إنها تشير بوضوح إلى التعرض البيئي والمهني. ومع ذلك، لا تتوفر معلومات عن مدى سلامة عشرات الآلاف من المواد الكيميائية في السوق أو في مكان العمل، أو الانبعاثات في البيئة، ودرجة التعرض لهذه المواد الخطرة من مصادر مختلفة، وما يترتب على ذلك من آثار تعرض الإنسان لها، ويتعذر كذلك الوصول إلى هذه المعلومات، وكلها أمور تمكن الجناة من الإفلات من العقاب.

55 - وشدد المقرر الخاص في تقريره لعام 2015 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/30/40) على الحق في الحصول على معلومات عن المواد والنفائيات الخطرة كشرط مسبق للتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويرتبط الحق في الحصول على المعلومات بحق الضحايا في الانتصاف الفعال، والحق في المشاركة المجدية، والحق في عدم الخضوع للتجارب دون موافقة، والحق في الحياة والكرامة، والحق في أعلى مستوى ممكن بلوغه من الصحة، من بين حقوق أخرى، وكلها حقوق تُنتهك نتيجة لفجوات كبيرة في المعلومات على امتداد دورة حياة المواد والنفائيات.

56 - وينبغي أن تكون المعلومات وظيفية ومتاحة وفي متناول الجميع، بما يتفق مع مبدأ عدم التمييز. ومن أجل حماية حقوق الإنسان التي تتأثر بالمواد الخطرة، يقع على عاتق الدول واجب إنتاج المعلومات وجمعها وتقييمها واستكمالها، فضلاً عن الإبلاغ بفعالية، إلى جانب ضمان السرية والانخراط في التعاون الدولي بهدف نشر ما يكفي من المعلومات داخل الحدود وخارجها. وفي جميع مراحل سلسلة الإمداد، تقع على عاتق الشركات التجارية مسؤولية تقييم الآثار والعواقب المحتملة للتعرض للمواد السمية التي تنتج سواء عن أنشطتها الخاصة أو عن علاقاتها التجارية، وعن إيصال المعلومات بفعالية إلى الشركات التجارية الأخرى والحكومات وعامة الناس.

57 - ويرحب المقرر الخاص بوضع الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، وهو أول معاهدة تتعلق بالحقوق البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينص اتفاق إسكاسو على أحكام هامة يمكن أن تساعد في توليد المعلومات البيئية وتيسير الحصول عليها، ويستحق التصديق عليه على وجه الاستعجال⁽²⁹⁾.

ثامنا - الشركات التجارية وحقوق الإنسان

58 - ما انفكت مسؤولية الشركات التجارية عن احترام حقوق الإنسان تحظى باهتمام المقرر الخاص في إطار ولايته، حيث يعمل بشكل وثيق مع الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية

(29) انظر، على سبيل المثال، ATG 1/2019 و ARG 10/2019.

والخبراء الآخرين. ففي السنوات الست الماضية، قام المقرر الخاص، عن طريق الاتصالات والزيارات القطرية، بدراسة مئات من حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الشركات، والتزامات الدول خارج الحدود الإقليمية، ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية.

59 - وما زال عدد لا يحصى من الضحايا في أنحاء العالم يعانون كل يوم من الآثار الضارة الناجمة عن التعرض للمواد الخطرة بسبب أنشطة الشركات التجارية. فعلى سبيل المثال، يموت عامل واحد كل دقيقة من التعرض لمواد خطيرة، بما في ذلك في مكان العمل. وإضافة إلى ذلك، لا يحصل الضحايا الذين يعانون من آثار صحية ضارة أو غيرها بسبب المواد الخطرة التي تُستخدم أو تُنتج أو تُصدر عن أنشطة الشركات التجارية على أي سبيل من سبل الانتصاف الفعال.

60 - ولن تقي أي دولة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ما لم تجبر الشركات والجهات الفاعلة الأخرى داخل ولايتها القضائية على الانتقال إلى إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها بطريقة أكثر نظافة وسلامة واستدامة ومراعاة للصحة، سواء داخل إقليمها أو خارجه⁽³⁰⁾

تاسعا - التسمم والتدهور الصامت لحقوق الإنسان

61 - وصف المقرر الخاص، في تقريره لعام 2019 إلى الجمعية العامة (A/74/480)، أزمة بيئية منسية في كثير من الأحيان، تغيب عن الأذهان في ظل تغير المناخ، ألا وهي تسمم أجسامنا وكوكبنا. وفيما يلي دراسة لمختلف الأنشطة التي تقوم بها الدول والشركات التجارية التي تسهم في تزايد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، ولا ينتبه الكثير لهذه الجائحة الصامتة.

الصناعات الكيميائية

62 - تشكل الصناعة الكيميائية محور العديد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبتها الشركات التجارية، بما في ذلك التلوث السام، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وكذلك تسمم العمال. ودعا المقرر الخاص قطاع الصناعات الكيميائية في مناسبات شتى إلى بذل قدر معقول من العناية الواجبة بحقوق الإنسان في منتجاتها وأنشطتها⁽³¹⁾. وبعد أن اجتمع مع العديد من الشركات الكيميائية والرابطات التجارية في جميع أنحاء العالم، لم يجد سوى شركة كيميائية واحدة لديها عملية قوية إلى حد معقول لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بمنتجاتها الكيميائية وأنشطتها، ومعظمها دون أي شيء مناسب ولو عن بعد.

63 - وفي آذار/مارس 2019، دعا المقرر الخاص الصين إلى الوفاء بوعدها بتنفيذ تدابير فعلية لمكافحة الأخطار التي تتهدد العمال والمجتمعات المحلية والجمهور عموماً من جراء صناعاتها الكيميائية

(30) United Nations Environment Programme, *Global Chemicals Outlook II: From Legacies to Innovative Solutions – Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development* (Nairobi, 2019)

(31) انظر Baskut Tuncak, Special Rapporteur on hazardous substances and wastes, “Chemical industry must step up on human rights to prevent more Bhopal-like disasters”, 14 May 2020 و Baskut Tuncak, “Bhopal: chemical industry must respect human rights”, 27 November 2019.

السريعة النمو⁽³²⁾. وفي 21 آذار/مارس 2019، لقي ما لا يقل عن 78 شخصاً حتفهم وأصيب مئات آخرون في انفجار وقع في مدينة يانتشنغ. وجاء ذلك في أعقاب مقتل أكثر من 160 شخصاً في انفجار وقع عام 2015 في مستودع للمواد الكيميائية في تيانجين، كان معظمهم من عمال النجدة الشجعان الذين جاؤوا لمكافحة الحريق، وهم لا يدركون وجود المخزون الهائل من المواد الكيميائية المتفجرة داخل المستودع. ومن المحزن، ولكن ليس من المستغرب، أن الجهود المتقطعة التي بذلت منذ وقوع كارثة تيانجين في عام 2015 لم تكن كافية⁽³³⁾.

64 - وفي أيار/مايو 2020، بعد تسرب غاز قاتل في مصنع للمواد الكيميائية تابع لشركة LG Polymers في الهند، دعا المقرر الخاص قطاع الصناعات الكيميائية مرة أخرى إلى احترام حقوق الإنسان. وكانت كارثة "فيزاغ" بمثابة تنبيه مريع لجميع الشركات كي تعترف باتساع نطاق التعديلات على حقوق الإنسان الناجمة عام 1984. وكانت تنبيه مريعاً لجميع الشركات كي تعترف باتساع نطاق التعديلات على حقوق الإنسان الناجمة عن نقشي استهلاك اللدائن وإنتاجها. وحث المقرر الخاص السلطات على ضمان محاسبة المسؤولين، كما حث حكومتي جمهورية كوريا والهند على ضمان توفير سبل الانتصاف الفعال لجميع من تضرروا من التعرض لهذه المواد، بمن فيهم الذين يصابون بأمراض أو إعاقات في وقت لاحق من حياتهم⁽³⁴⁾.

مبيدات الآفات والأغذية والزراعة

65 - عمل المقرر الخاص مع المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء على تقديم بيان أوضح عن استخدام مبيدات الآفات على الصعيد العالمي في الزراعة وآثارها السلبية على صحة الإنسان والبيئة والمجتمع، وهو استخدام لا يبلغ عنه ولا يُرصد بالقدر الكافي في ظل تركيز سائد وضيق النطاق على "الأمن الغذائي". وكشفاً في تقريرهما لعام 2017 (A/HRC/34/48) عن انتهاكات وتجاوزات حقوق عمال الزراعة والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والحوامل والأطفال وغيرهم.

66 - وأكد المقرر الخاص في التقرير المذكور أعلاه على أن من الممكن إنتاج أغذية صحية وغنية بالمغذيات وزيادة المردود في الأجل الطويل دون تلويث موارد البيئة واستنفادها. وأفاد أيضاً بأنه على الرغم من أن البحث العلمي يؤكد الآثار الضارة لمبيدات الآفات، فإن إثبات الصلة القطعية بين التعرض لهذه المواد وبين الأمراض أو الظروف البشرية، أو الإضرار بالنظام الإيكولوجي، يشكل صعوبة كبيرة. ولا يعترض أحد حتى الآن على أن هذه الصعوبة قد تفاقم بسبب الإنكار المنهجي، الذي يشجعه قطاع صناعة مبيدات الآفات وقطاع الصناعة الزراعية، لحجم الضرر الناجم عن هذه المواد الكيميائية، وأساليب التسويق الجسور وغير الأخلاقي.

67 - وفي قرار تاريخي طُبّق فيه للمرة الأولى تفسير محدّث للحق في الحياة (CCPR/C/126/D/2751/2016)، رأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن باراغواي قد انتهكت الحق في الحياة والعيش بكرامة لأكثر من 20 شخصاً تعرضوا لمبيدات الآفات السامة. وقد عزز هذا الاستنتاج الرأي

(32) انظر Baskut Tuncak, Special Rapporteur on hazardous substances and wastes, "China must fulfil repeated pledges on chemical safety", 29 March 2019.

(33) انظر Baskut Tuncak, Special Rapporteur on hazardous substances and wastes, "China: UN human rights expert calls for greater transparency in the wake of tragic Tianjin explosion", 19 August 2015.

(34) انظر Tuncak, "Bhopal: chemical industry must respect human rights".

القائل بأن عدم قيام الدولة بمنع هذا التعرض يمكن أن يعد انتهاكا للحق في الحياة والعيش الكريم، حتى وإن لم يحدث موت مبكر.

68 - وتناول المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً في معظم زيارته الممارسات في مجال استخدام مبيدات الآفات. ووضعت الدانمرك ممارسات جيدة للحد من استخدام مبيدات الآفات، مثل المعايير الواضحة التي استحدثتها فيما يتعلق بالمبيدات المحظورة من الاستخدام، والضرائب المفروضة للحد من استخدام المبيدات المسموح بها (انظر الوثيقة A/HRC/39/48/Add.2). غير أن معظم الزيارات كشفت عن مسائل تثير القلق، مثل مسألة تصدير مبيدات الآفات المحظورة إلى البلدان الفقيرة، التي نوقشت أعلاه. ففي البرازيل، كانت الانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق الناشئة عن تصدير هذه المبيدات واستخدامها دون أي رقابة تقريباً مسألة مثيرة للقلق (A/HRC/45/12/Add.2). ومما يثير القلق بوجه خاص ادعاءات أهالي الشعوب الأصلية والسكان البرازيليين من أصل أفريقي بشأن استخدام مبيدات الآفات كـ "أسلحة كيميائية" وتعرض الأطفال لهذه المواد في المنزل والمدرسة والعمل، وهو ما يشكل واحداً من أسوأ أشكال عمل الأطفال.

69 - واتضحت الاحتياجات الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل فيما يتعلق بمبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية السامة في زيارة المقرر الخاص إلى سيراليون (انظر الوثيقة A/HRC/39/48/Add.1). واعترفت الحكومة، على نحو جدير بالثناء، بالصعوبات التي تواجهها في رصد استخدام مبيدات الآفات وتنظيمه. ونظراً لعدم وجود مختبر حكومي لرصد مخلفات مبيدات الآفات في الأغذية والمياه والبيئة، لم يُدرس مستوى استخدام مبيدات الآفات في البلد دراسة كاملة، وبالتالي من المرجح جداً أن التقديرات المتعلقة به لا تعكس مستواه الفعلي. وخلصت دراسة عن استخدام مبيدات الآفات في محاصيل الأرز إلى نتائج مثيرة للقلق توضح مخاطر عدم تنظيم استخدام المواد الكيميائية في الزراعة، بما في ذلك بعض مبيدات الآفات المحظورة دولياً. ولا تتفرد سيراليون بهذه الشواغل، إذ تنطبق أيضاً على معظم البلدان المنخفضة الدخل وبعض البلدان المتوسطة الدخل.

70 - ويشكل الحصول على سبل الانتصاف شاغلاً متكرراً. فعلى سبيل المثال، أعرب المقرر الخاص، أثناء زيارته إلى المملكة المتحدة (انظر الوثيقة A/HRC/36/41/Add.1)، عن قلقه إزاء القضية الدالة لمزارعي الأغنام الذين لم يتمكنوا من اللجوء إلى القضاء أو الحصول على سبل الانتصاف من الآثار الصحية، على الرغم من وجود أدلة على تعريضهم عن علم لمبيدات آفات خطيرة، صدر عن الحكومة إلزام باستخدامها.

الصناعة التحويلية

71 - في عام 2018، رحب المقرر الخاص بقرار اتخذته شركة سامسونغ العملاقة للإلكترونيات بقبول اقتراح تحكيم غير مشروط بشأن تعويض عمال كوريا الجنوبية الذين أصيبوا بأمراض خطيرة أثناء عملهم في الشركة وبشأن التدابير الرامية إلى منع تكرار ذلك⁽³⁵⁾. وكما ورد أعلاه، ادعى أكثر من 250 عاملاً أن صحتهم قد تضررت من التعرض للمواد السامة أثناء تصنيع الرقائق أشباه الموصلات والشاشات التي

(35) انظر Tuncak, Special Rapporteur on hazardous substances and wastes, "Samsung decision to compensate sick electronics workers welcomed by UN expert".

تستعمل تقنية البلور السائل (LCD). وتناول المقرر الخاص هذه القضية طوال فترة ولايته، بدءاً من زيارته إلى جمهورية كوريا في عام 2015 (انظر الوثيقة A/HRC/33/41/Add.1).

72 - وفي آذار/مارس 2019، ادعى المقرر الخاص وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بسبب قيام حكومة الهند⁽³⁶⁾. وحكومة بلجيكا⁽³⁷⁾. والشركات المعنية، بما في ذلك شركة ETEX/Eternit بإنتاج مادة الأسبستوس واستخدامها والتخلص منها⁽³⁸⁾. فقد تم التخلص من حوالي مليون طن من مادة الأسبستوس في قرية كيمور، بولاية مادهايا براديش، في الهند، التي يمكن أن تتسبب في داء الأسبست، وورم المتوسطة وسرطان الرئة لدى المجتمع الذي يتعرض لها. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن للضحايا ضمان حقهم في الحصول على سبيل انتصاف فعال، وسيظلون كذلك ما لم تقم الهند بإصلاح القوانين المتعلقة بالمتضررين بالتعرض للأسبستوس.

الصناعات الاستخراجية والوقود الأحفوري

73 - كان المقرر الخاص طوال فترة ولايته تقريباً وفي الآونة الأخيرة أثناء زيارة قطرية قام بها في كانون الأول/ديسمبر 2019، على اتصال مع حكومة البرازيل، ومع شركات Vale و BHP Billiton و Samarco، فيما يتعلق بالوضع الكارثي لسدود مخلفات التعدين في البلد، بما في ذلك انهيار السدين في بلدتي ماريانا (2015) وبرومادينيو (2019) (انظر الوثيقة A/HRC/45/12/Add.2). وفي كانون الثاني/يناير 2019، بادر المكلف بالولاية بدعوة مشتركة من المقرر الخاصين لإجراء تحقيق فوري وشامل ومحيد في انهيار سد المخلفات في برومادينيو، وهو الحادث الثاني من هذا القبيل الذي تتعرض له شركة Vale في السنوات الأخيرة⁽³⁹⁾. وأثار المقرر الخاص في البداية مخاوف بشأنسمية نفايات المخلفات الناجمة عن انهيار سد ماريانا في عام 2015⁽⁴⁰⁾، التي أكدت دراسات لاحقة والآثار الصحية للوحل المخزن في بلدة بارا لونغا بعد سنوات (المرجع نفسه). وبعث برسائل ادعاءات عديدة بشأن مؤسسة رينوفا الإشكالية، وإجراءات توفير سبل الانتصاف لمجتمعات الشعوب الأصلية⁽⁴¹⁾.

(36) IND 4/2019.

(37) BEL 1/2019 والردود المؤرخة 12 نيسان/أبريل 2019، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34623>، والمؤرخة 5 حزيران/يونيه 2019، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34728>.

(38) OTH 5/2019؛ OTH 6/2019.

(39) انظر OHCHR، "Brazil: UN experts call for probe into deadly dam collapse"، 30 January 2019.; Marina Wentzel، "Brumadinho: 'Desastre deve ser investigado como crime', diz ONU"، BBC News Brasil، 28 January 2019.

(40) انظر OHCHR، "Brazilian mine disaster: "This is not the time for defensive posturing" – UN rights experts"، 25 November 2015.

(41) انظر BRA 10/2015؛ OTH 13/2015 والردود المؤرخة 23 كانون الأول/ديسمبر 2015، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=32674>؛ OTH 11/2015 والمؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 2015، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=33230>؛ والردود المؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2016، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=33229>؛ OTH 12/2015 والمؤرخة 14 كانون الثاني/يناير 2016، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/>.

74 - وتناول المقرر الخاص، خلال زيارته إلى كندا، آثار الصناعات الاستخراجية على الصعيد المحلي وخارج الحدود الإقليمية. وفيما يتعلق بقضية الرمال القطرانية في مقاطعة ألبرتا، شعر المقرر الخاص بالاستياء إزاء التدمير الهائل للبيئة، وضخامة الجبال الناشئة عن النشاط البشري، وبحيرات النفايات السامة، والمناطق السكنية المحاطة بأحد أشكال إنتاج الطاقة الأكثر سمية وإنتاجا لغازات الدفيئة الكثيفة والأقل استدامة. كما أثار مسألة تجاهل قطاع الصناعات الاستخراجية الكندية العاملة في الخارج لحقوق الإنسان بشكل منهجي (انظر الوثيقة A/HRC/45/12/Add.1).

75 - وتناول المقرر الخاص مسألة تعرض سكان بورتوريكو للمواد الكيميائية السامة الناتجة عن التخلص من نفايات احتراق الفحم، التي تُسوّق على أنها "منتجات احتراق الفحم" تحت العلامة التجارية Agremax⁽⁴²⁾. ويرحب المقرر الخاص بقرار التخلي التدريجي عن الفحم في بورتوريكو، ولكنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدم التصدي للتلوث والتخلص من النفايات المتبقية.

76 - ودعا المقرر الخاص الدول أيضا إلى إنهاء تصدير أنواع الوقود الشديد السمية من أوروبا والولايات المتحدة إلى أفريقيا وأماكن أخرى بصورة غير مراعية للأخلاق والقوانين⁽⁴³⁾. فالشركات الموجودة في البلدان الغنية تواصل تصدير وقود يحتوي على مستويات عالية للغاية من الكبريت وغيره من المواد السامة، التي لن يسمح ببيعها في بلدانها الأصلية، للبيع في السوق الأفريقية. ويقدر أن ما يسمى "الديزل القذر" يقتل آلاف الأشخاص في أفريقيا كل عام، وقد يرتفع عدد الوفيات إلى 31 000 وفاة مبكرة وأضرار صحية لا حصر لها بحلول عام 2030 إذا لم يتم التصدي له. وتواصل المقرر الخاص مع الشركات المتورطة في هذه الأعمال وحثها والدول التي تنتمي إليها على مضاعفة جهودها لوضع حد لهذا الانتهاك والتجاوز لحقوق الإنسان.

77 - وتناول المقرر الخاص حالات عديدة أخرى تتعلق بالصناعات الاستخراجية والوقود الأحفوري مع الدول والشركات المعنية في رسائل ادعائية وزيارات قطرية أخرى⁽⁴⁴⁾.

DownloadFile?gId=32545؛ BRA 2/2016 والرود المؤرخة 30 كانون الثاني/يناير 2016، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=2093>؛ BRA 11/2018 والرود المؤرخة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34415>؛ والرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34416>؛ OTH 57/2018؛ OTH 56/2018؛ OTH 59/2018 والرود المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34369>؛ والرود المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2019، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34483>؛ OTH 58/2018، والملحقات؛ <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34433>؛ AUS 4/2018 والرود المؤرخة 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34433>؛ و Tuncak، "Lessons from the Samarco disaster".

(42) USA 8/2019 و OTH 12/2019.

(43) انظر 4 June 2019، Baskut Tuncak، "The crime of exporting deadly air must end".

(44) انظر، على سبيل المثال، الوثائق A/HRC/36/41/Add.1 و A/HRC/39/48/Add.1 و A/HRC/39/48/Add.2 و A/HRC/45/12/Add.2 و A/HRC/45/12/Add.1، والرود المؤرخة 15 شباط/فبراير 2019، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34533>؛ IDN 1/2019 والرود المؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=35321>؛ OTH 40/2018 والرود المؤرخة 27 آب/أغسطس 2018، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34306>؛

السلع الاستهلاكية

78 - أثار المقرر الخاص مع الدول والشركات شواغل بشأن المواد الكيميائية السامة في السلع الاستهلاكية، لا سيما من منظور حقوق الطفل. ومن أمثلة ذلك قضية "مواد تعقيم أجهزة الترطيب" التي تم تسويقها وبيعها للمستهلكين دون إجراء دراسة كافية عن مخاطرها على صحة الإنسان وحياته في جمهورية كوريا (انظر الوثيقة A/HRC/33/41/Add.1، الفقرة 30). فقد تضرر عدة آلاف من الأطفال والنساء وكبار السن من خليط كيميائي خطير تباعه شركتا SK Chemical و Reckitt Benkiser وأضافوه إلى خزانات مياه أجهزة الترطيب، تم تناثر داخل منازلهم. وأقر بوفاة 1 350 شخصا تقريباً. وتم تسويق الخليط الكيميائي على أساس أنه سيعزز الصحة والرفاه، ولكنه بدلا من ذلك سمم المستهلكين، بمن فيهم الرضع والحوامل. ولم تختبر الشركات الآثار الصحية المحتملة، رغم أنه كان من الممكن بشكل معقول توقع استنشاق الخليط وتعرض الجلد له. وفي عام 2018، أثار المقرر الخاص مخاوف من أن شركات تصنيع المواد الكيميائية لم تُقرض عليها الجزاءات المناسبة لعدم توخيها الحرص الواجب، وفرضت عليها غرامة قدرها 92 دولارا تقريبا لكل وفاة دون فرض عقوبات جنائية عليها⁽⁴⁵⁾.

الطاقة والأسلحة النووية

79 - في أعقاب كارثة محطة فوكوشيما داييتشي النووية، دأب المقرر الخاص وآخرون على الإعراب عن شواغل بشأن النهج التي اتبعتها حكومة اليابان. وثمة مجالات اهتمام محددة تم التركيز عليها منها رفع "الحدود المقبولة" للتعرض للإشعاع من أجل الحث على إعادة التوطين، واحتمال استغلال المهاجرين والفقراء في أعمال إزالة التلوث الإشعاعي التي تنتهك التزامات الحكومة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التزاماتها نحو الأطفال والعمال⁽⁴⁶⁾. وفي عام 2020، أعرب المقرر الخاص وآخرون عن قلقهم إزاء الطريقة التي اتبعتها الحكومة في إدارة أزمة كوفيد-19، وما أفادت به التقارير من إسرعها الشديد باجتياز المراحل الزمنية التي تسمح لها بالبت في إمكانية التخلص في مياه المحيط من مياه الصرف المشعة المتراكمة في محطة فوكوشيما داييتشي⁽⁴⁷⁾.

RUS 12/2018 والردود المؤرخة 22 آب/أغسطس 2018، المتاحة عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34305>.

(45) AL KOR 5/2018.

(46) JPN 2/2017 وقد ورد الرد بتاريخ 8 حزيران/يونيه 2017، ويمكن الاطلاع عليه من الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=33521> وملحقات، على سبيل المثال، JPN 5/2018 <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=33522>؛ وقد ورد الرد بتاريخ 17 آب/أغسطس 2018، ويمكن الاطلاع عليه من الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34302>؛ JPN 6/2018 بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، ويمكن الاطلاع عليه من الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34391>؛ See also Baskut Tuncak, Urmila Bhoola and Dainius Puras, "Japan: Fukushima clean-up workers, including homeless, at grave risk of exploitation", press release, 17 August 2018 and Baskut Tuncak, "Japan must halt returns to Fukushima, radiation remains a concern", press release, 25 October 2018.

(47) JPN 1/2020 وقد ورد الرد بتاريخ 12 حزيران/يونيه 2020، ويمكن الاطلاع عليه من الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=35338> وانظر أيضا Baskut press

80 - وما زالت مخاطر التجارب النووية تؤثر على حياة العديد من الضحايا، وينبغي للحكومات في جميع أنحاء العالم أن تضاعف جهودها من أجل نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتجارب "ترينيتي" Trinity التي أجريت في الولايات المتحدة وكانت إيذانا بالدخول في العصر النووي، لفت المقرر الخاص الانتباه إلى نضال العديد من المجتمعات المحلية الأخرى التي ما زالت مجبرة على تحمل إرث التجارب النووية التي أجريت خلال الحرب الباردة⁽⁴⁸⁾. فميراث التجارب النووية يشكل أحد أقسى الشواهد على الظلم البيئي الذي شهدته البشرية، ابتداء من تفجير مئات القنابل النووية فوق المجتمعات المحلية الضعيفة في المحيط الهادئ وانتهاء إلى التخلص من النفايات المشعة الخطرة في أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية.

81 - إن ما تتطوي عليه التجارب النووية من تمييز عنصري وعرقي يبعث على الانزعاج. وتواجه جزر المارشال، على وجه الخصوص، تهديداً وجودياً مزدوجاً يتمثل في تغير المناخ والتلوث الإشعاعي. فقد شهدت الفترة الواقعة بين عامي 1946 و 1958 تفجير 67 قنبلة نووية فوق جزر المارشال (انظر A/HRC/21/48/Add.1، الفقرة 15). وقد عانت تلك المجتمعات المحلية بشكل لا يمكن تصوره من الأضرار الخبيثة الناجمة عن التعرض للإشعاع. بيد أن معاناتها ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا في ظل إرث من التسمم والمرض والألم خلفته التجارب النووية.

82 - وفي كانون الثاني/يناير 2019، وجه المقرر الخاص انتباه حكومة فرنسا إلى استمرار العواقب التي خلفها ما يقرب من 200 تجربة نووية أجرتها في بولينيزيا الفرنسية في الفترة بين عامي 1966 و 1996. وقد عانى السكان المحليون من انتهاكات حقوق الإنسان المفروضة لهم في الحياة، والصحة، وحقوق الطفل، والحق في الحصول على المعلومات، وفي سبل الانتصاف القانونية، من بين حقوق أخرى، وما زالوا يعانون نتيجة لبرنامج التجارب النووي المذكور⁽⁴⁹⁾. ويرحب المقرر الخاص باعتراف حكومة فرنسا في أيار/مايو 2019 بالآثار الصحية الناجمة عن التجارب النووية، ويحث جميع الأطراف على العمل من أجل إيجاد سبل انتصاف فعال يجعل الأجيال المقبلة من البولينيزيين قادرة على التمتع بحقوق الإنسان الواجبة لها.

83 - وما زالت الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة تتحمل تأثيرات بيئية هائلة على الصحة من جراء النفايات المشعة، مثل نفايات اليورانيوم المتكدسة في أراضي وأقاليم شعب نافاهو⁽⁵⁰⁾. وتلقى العديد من قبائل الشعوب الأمريكية الأصلية في العقود الأخيرة تمويلاً لتخزين نفايات نووية غير مرغوب فيها في أراضيها. وأصبح أبناء قبائل بوينت هوب، ألاسكا، عرضة للتربة المشعة، وارتفاع معدلات السرطان الذي يُعتقد أنه كان نتيجة متوقعة (انظر A/HRC/21/47/Add.1، الفقرة 120). وبالإضافة إلى ذلك، فمع استمرار ذوبان الجليد في القطب الشمالي، اكتشف سكان غرينلاند نفايات مشعة خلفها جيش الولايات المتحدة دون علمهم (انظر A/HRC/39/48/Add.2).

Tuncak and others, "Fukushima: Japan must not ignore human rights obligations on nuclear waste disposal", press release, 9 June 2020.

(48) انظر Baskut Tuncak, "Nuclear testing's discriminatory legacy must never be forgotten", 16 July 2020.

(49) FRA 1/2019.

(50) USA 1/2016.

84 - وبعد عقود من استخدام الأسلحة النووية ووقوع الكوارث النووية، ما زالت الأخطار ذات الصلة تشكل هاجساً مستمراً في حياة العديد من الضحايا الأبرياء. ويجب على الدول أن توفر حلاً مناسباً ومقبولاً وطويل الأمد لهذه الحالات للوفاء بواجبها في ضمان القدرة على الاحتكام إلى العدالة والحصول على سبل الانتصاف الفعال. وينبغي الاعتراف بالطابع التمييزي للتجارب النووية ومعالجته في إطار الحوار الجاري بشأن العنصرية الممنهجة ونزع السلاح النووي. وإذا لم يتم التصدي لأخطار التلوث الإشعاعي فستستمر لعدة قرون، وسيستمر معها الميراث الضار للعنصرية التي تصم هذا الفصل المأساوي من تاريخ الإنسانية.

عاشراً - استنتاجات وتوصيات

85 - لقد أصبح حجم وعمق تعرضنا للمواد الخطرة واضحاً بشكل متزايد خلال السنوات الـ 25 التي انقضت منذ إنشاء الولاية. فقد بات جلياً الآن أن النتائج التي ترتبت على مشكلة تدفقات النفايات من البلدان الأكثر ثراء إلى البلدان الأفقر تجسد حالة معاناة أشد الفئات ضعفاً من الآثار الخبيثة للمواد السامة من خلال أطوار الاستهلاك والإنتاج، سواء داخل الحدود أو فيما بينها. فبين مطرقة تلوث الهواء وسندان تلوث المياه والغذاء، ما زالت الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع تجد نفسها في الجانب الموبوء من هوة مسمومة؛ فأفراد هذه الفئات ينفون تحت نير ظلم وتمييز ممنهجين دون أن يدري بهم أحد حيث يتعرض الفقراء والعمال والمهاجرون والأقليات، من بين فئات أخرى، في أغلب الأحيان للتسمم تحت غطاء القانون.

86 - ومن المؤسف أن الأطفال والعمال والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل وغيرها من الفئات الضعيفة هم في جانب لا يتمتعون فيه على قدم المساواة بحقوق الإنسان في الحياة وفي أعلى مستوى ممكن بلوغه من الصحة، وفي الغذاء المأمون والمياه المأمونة والسكن اللائق. وما زال الأفراد والمجتمعات المحلية، من القطب الشمالي إلى أستراليا، ومن الأمريكتين إلى أفريقيا وآسيا، يعانون من آثار ضارة بالصحة تتراوح، في جملة آثار أخرى، بين السرطانات والإجهاض العفوي، والعيوب الخلقية، وحالات ضعف القلب والرئة، وصعوبات التعلم، ومرض السكري. وترتبط هذه الآثار بملوثات الهواء السامة، والمواد الكيميائية الصناعية، ومبيدات الآفات، وغيرها من المضرات البيئية. ومما يؤسف له أن حقوق الإنسان التي ينبغي أن يتمتع بها الجميع فيما يتعلق بالسلامة من التلوث السام تعامل في جميع أنحاء العالم على أنها امتياز للقلّة، لا على أنها حق للجميع.

87 - وقد سعى المقرر الخاص خلال السنوات الست الماضية إلى تسليط الضوء على المحنة التي تواجهها فئات المجتمع الأكثر تعرضاً لأخطار المواد السامة. ومن خلال التقارير والتحقيقات في مئات الحالات المختلفة، من الواضح تماماً أن العمليات التي يجري من خلالها تقييم مخاطر التعرض وتأثيراته قد خذلت أشد الفئات ضعفاً. فقد أكدت هذه الجهود باستمرار أهمية تقييم المخاطر باعتباره السبيل إلى الأمام، بالرغم من وجود اتجاه مطرد للتقليل من شأن المخاطر، ولا سيما المخاطر التي يتعرض لها أشد الفئات ضعفاً. فقد تجاهلت تقييمات المخاطر حق الإنسان في السلامة البدنية، بل وبرهنت على تحيزها الممنهج متمثلاً في السماح بالتعرض البشري للمواد السامة والخطرة، بدلاً من كفالة أداء الدولة لواجبها بصورة مجدية في الحيلولة دون وقوعه.

88 - ويظهر الترابط بين سلاسل الإمداد العالمية وجود صلات واضحة بين إهمالنا للتنمية المستدامة حقاً وشيوع استغلال الأفراد والمجتمعات المحلية الضعيفة. ومما يثير بالغ القلق هو تصدير واستيراد المواد الكيميائية الصناعية السامة ومبيدات الآفات المحظور استخدامها في البيئات التي تصنع فيها لأسباب صحية

أو بيئية. وينبغي للدول أن تفرض ضرائب على الصناعات الملوثة لحشد الأموال اللازمة لتمويل أنشطة تعزيز حماية الصحة البيئية، سواء على صعيدها الوطني أو خارج حدودها، لمعالجة مسألة تجاوزات حقوق الإنسان خارج نطاق الولاية الوطنية التي تحدث من خلال تصدير المواد السامة وتعرض الناس لمضارها.

89 - وما زال هناك تقاعس عن إعمال الحق في الحصول على المعلومات وضمان سبل الانتصاف الفعال للغالبية العظمى من حالات التعرض للمواد السامة. وتواصل الدول السماح للعديد من الشركات بمزاولة أعمالها كالمعتاد، وهو ما يؤدي إلى تقوية الشعور بالإفلات من العقاب في القطاع الخاص في أنحاء كثيرة من العالم، ولا تفرض اعتماد مواد كيميائية وممارسات إنتاجية أكثر أماناً، مما يثبط الهمم عن تحقيق المزيد من التقدم. وبينما يمكن الحد من التعرض للمواد السامة، فإن الدول والشركات - بتقاعسها عن إجبار الصناعات الرئيسية على بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وضمان الحصول على سبل الانتصاف - لا تزال تقودنا نحو مزيد من التسميم لكوكبنا وأجسادنا، وهو سيناريو لا يرغب فيه أحد لمستقبل مشترك بئس ولكن لا توجد إرادة سياسية لمنع.

90 - وتزامنت الزيادة في الاعتراف بالحقوق البيئية والمهنية مع التسييس المتزايد باستمرار وغير ذلك من عوامل التلهية عن القضايا المهمة التي لا تؤدي إلا إلى تجاهل محنة الضحايا وحقوقهم الإنسانية بشكل مأساوي. وإعطاء حقوق الإنسان مغزى موضوعياً لا بد من تعيين حدود التعرض "المسموح بها"، بيد أن خضوع هذه الحدود لما تتطلبه قوانين ومعايير حقوق الإنسان ما زال نادراً. واستشرافاً للمستقبل، يلزم توخي المزيد من الدقة فيما يتعلق بما هو "مأمون" و "صحي" و "نظيف" من أجل النهوض بشكل جوهري بالحقوق البيئية ذات الصلة بموجب الدساتير الوطنية والأطر القانونية الأخرى. وينطبق الشيء نفسه أيضاً على الحقوق المهنية التي طال انتظار إعمالها، حيث لم يتحقق بعد إلا النزر اليسير من العمل المأمون والصحي على الصعيد العالمي وما زال بعيداً كل البعد عن مستوى الاعتراف المطلوب به من قبل منظمة العمل الدولية بوصفه أحد المبادئ والحقوق "الأساسية" التي تنادي بها المنظمة.

91 - وقد تطورت الولاية بفضل المساهمات القيمة التي قدمها الكثيرون من مختلف القطاعات والخلفيات والبلدان. ويعرب المقرر الخاص عن عميق امتنانه وعرفانه لمساهمات عدد يجل عن الحصر من الأفراد والمنظمات. ويلاحظ مع الامتنان والتقدير الاهتمام المتزايد بولاية المهنيين الصحيين في جميع أنحاء العالم، من أطباء الأطفال إلى الأكاديميين. وفي المستقبل، ستكون هناك حاجة عامة إلى مشاركة المزيد من المهنيين في مجالات الصحة والطب والعلوم في معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمواد والنفايات السمية أو الخطرة، وذلك حتى تتجاوز المناقشات نطاق عمل المحامين في مجال حقوق الإنسان بهدف معالجة تداخل القضايا والاستفادة من التقاء وجهات النظر.

92 - ولا غلو مهما أكدنا على أهمية استمرار التعاون والمشاركة والدعم من جانب الدول والمجتمع المدني والضحايا، فهؤلاء جميعاً لم يتوانوا عن توفير المعلومات والموارد والخبرة الفنية للمكلف بالولاية. ويجب الإشادة على وجه التحديد بكوت ديفوار، الدولة الرئيسية الراعية للولاية، والمجموعة الأفريقية، التي بدونها ما كانت الولاية لتخرج إلى حيز الوجود من الأساس. وعلى مر السنين - ومع توسيع نطاق القضايا التي جرى النظر فيها، ومراعاة التزامات الدول خارج الحدود الإقليمية - أبدت مناطق أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، اهتماماً متزايداً بمسألة المواد والنفايات السمية أو الخطرة وحقوق الإنسان، ويتعين الاعتراف بدورها.

93 - وأخيراً، يجدر الإعراب عن الامتنان لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والموظفين الذين يدعمون الولاية لما قدموه من دعم يستحق التقدير من خلال عملهم كأمانة لها، ولمساهماتهم في تبسيط التدابير المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للحماية من التعرض للمواد والنفايات السامة والخطرة.

94 - ويوصي المقرر الخاص بأن تنشئ الأمم المتحدة فريق خبراء لتقييم أداء الدول في مجال الحقوق البيئية، استناداً إلى جميع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة التي تنطبق على الدول المعنية.

95 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول بما يلي:

(أ) تنفيذ المبادئ المتعلقة بحقوق العمال والمواد والنفايات السمية أو الخطرة، وتيسير تنفيذها من جانب الشركات التجارية والمنظمات الدولية، على نحو ما شجع عليه مجلس حقوق الإنسان في قراره 21/42؛

(ب) تعزيز سيادة القانون فيما يتعلق بالحقوق البيئية والمهنية على الصعيد الوطني وخارج الحدود الإقليمية، بطرق من بينها اعتراف الدول بواجبها في منع التعرض للمواد والنفايات السمية أو الخطرة؛

(ج) معالجة مسألة السببية على وجه السرعة لضمان إزالة العقبات ذات الصلة التي تعترض حصول الضحايا على سبيل انتصاف فعال عندما يتعرضون للمواد والنفايات السامة أو الخطرة؛

(د) وضع إجراءات دولية ووطنية لمعالجة المواقع الملوثة في جميع أنحاء العالم وتنفيذها؛

(هـ) زيادة تيسير فرض عقوبات جنائية على الأفراد والكيانات التي تعرض الناس لمواد معروفة بسميتها أو ينبغي أن يعرف أنها سامة؛

(و) ضمان إمكانية التقاضي وتطبيق القوانين المتعلقة بالإبادة البيئية في المحاكم الدولية؛

(ز) ضمان أن تدرج المعاهدات العالمية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات السامة المخاطر العابرة للحدود التي تنطوي عليها المواد الخطرة في سلاسل الإمداد والقيمة باعتبارها تشكل أيضاً "شاغلاً عالمياً"، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالمواد التي يمتد تأثيرها على البيئة لمسافات بعيدة؛

(ح) وضع حد لاستغلال المجتمعات المحلية الذي يحدث في البلدان الأكثر فقراً من خلال تصدير المواد الكيميائية السامة المحظور استخدامها في أماكن تصنيعها؛

(ط) التصديق على جميع المعاهدات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، ويشمل ذلك بوجه خاص تعديل اتفاقية بازل المتعلق بحظر شحن النفايات الخطرة؛

(ي) ضمان أعمال الحق في الحصول على المعلومات إعمالاً تاماً فيما يتعلق بالمواد الخطرة بغض النظر عن الوسيلة، بما في ذلك تنفيذ قوائم الجرد المتعلقة بإطلاق الملوثات.

96 - ويوصي المقرر الخاص الدول ذات الدخل المرتفع بزيادة مساهماتها المالية في المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية الناس من التعرض للمواد والنفايات السامة أو الخطرة من خلال فرض ضرائب على الصناعات الملوثة.

97 - ويوصي المقرر الخاص بأن تدرج الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل نفقات الوقاية من التعرض في برامجها الإنمائية لتيسير تمويل هذه المبادرات.

98 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الشركات التجارية بما يلي:

(أ) تحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على المعلومات، بطرق من بينها إدراج تقييمات مفصلة للأخطار المتصلة بالتعرض للمواد السامة في جهودها في إطار بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان المفروضة للعمال والمجتمعات المحلية ؛

(ب) احترام حق كل طفل في أن يولد سالماً من أثر التلوث وغير ذلك من المواد الكيميائية السامة؛

(ج) احترام حقوق العمال في ظروف عمل مأمونة وصحية وتطبيق التسلسل الهرمي لضوابط المخاطر تطبيقاً صارماً؛

(د) التخلص التدريجي من إنتاج واستخدام المواد الكيميائية السامة والاستثمار في استحداث بدائل أكثر أماناً؛

(هـ) العمل مع الضحايا والدول على إعمال الحق في سبيل انتصاف فعال بدلاً من اتباع سياسة وضع العراقيل.

99 - ويوصي المقرر الخاص بأن تعترف منظمة العمل الدولية بأن العمل المأمون والصحي هو أحد المبادئ الأساسية والحقوق المرتبطة بظروف العمل التي تناادي بها المنظمة.